

تقرير البورصة اليومية

تركز عمليات الشراء على الأسهم المغرية سعرياً خاصة القيادية يدفع السوق للارتفاع المحدود مع استمرار ضعف السيولة المالية

أرقام ومؤشرات

21.7

نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0.35% وارتفع المؤشر الوزني 2.05 نقطة بنسبة 0.48%.

89.5

مليون سهم تم تداولها بقيمة 12.02 مليون دينار.

7

شركات استحوذت أسهمها على 40.3% من القيمة الاجمالية، واستحوذ سهم رمال على 10.8% من القيمة الاجمالية للتداول.

7

قطاعات ارتفعت مؤشراتنا في جلسة الامس تصدرها قطاع البنوك بواقع 94.3 نقطة، تلاه قطاع غير الكويتي بمقدار 49.4 نقطة، تلاه قطاع الاستثمار بمقدار 23.9 نقطة، فيما تراجع قطاع الأغذية بواقع 24.7 نقطة.

صكوك بواقع فلس بعد تداولات كبيرة تجاوزت 5,6 ملايين سهم، وارتفع سهم الاهلية الذي يواصل نشاطه بواقع 0,5 فلس ليصل الى 12,5 فلسا، وشهد سهم الساحل مستوى اغلاقه السابق.

شهد قطاع الشركات العقارية زخما كبيرا في جلسة الامس، واستحوذ القطاع على 29% من السيولة في جلسة الامس، وكان مسهم ابيار هو الانشط على مستوى السوق بشكل عام والقطاع بشكل خاص، إذ تم تداول 22,5 مليون سهم بقيمة 600 ألف دينار ليخلق مرتفعا بواقع فلس.

وأحد ليصل لمستوى 27 فلسا، فيما شهد سهم التجارية نشاطا كبيرا ايضا وتم تداول 5,3 ملايين سهم، وشهد سهم اعيان العقارية نشاطا ملحوظا ولكنه استقر عند مستواه السابق وهو 60 فلسا، فيما وصل سهم مراكز ارتفاعاته بواقع 5 فلوس جديدة ليصل الى مستوى 82 فلسا.

ملايين سهم نفذت من خلال 182 صفقة قيمتها 672 ألف دينار.

آلية التداول

رغم قيادة قطاع البنوك للسوق أمس الى الارتفاع الا انه لم يحتل الصدارة من حيث الاستحواذ على القيمة، إذ حظي بـ 25,3% من اجمالي السيولة التي لاتزال متدنية، وارتفع في جلسة الامس سهم الدولي بواقع 5 فلوس بعد تداولات نشطة الى حد كبير مقارنة بباقي اسهم القطاع، حيث تم تداول أكثر من 3,1 ملايين سهم وأقل عند مستوى 310 فلوس، وواصل سهم المتحد ارتفاعاته لليوم الثاني على التوالي بواقع 10 فلوس ليصل الى مستوى 820 فلسا بعد تداولات بلغت قيمتها 485 ألف سهم، وارتفع سهم التجاري بمقدار 20 فلسا بعد تداولات محدودة ليصل الى مستوى 900 فلس، وارتفع كذلك سهم برقان بمقدار 5 فلوس ليصل الى مستوى 500 فلسا، واستقر سهم بوبيان عند مستوى اغلاقه السابق 600 فلس بعد تداولات نشطة نسبيا مقارنة بباقي اسهم القطاع التي شهدت تداولات ضعيفة الى حد كبير، خاصة سهم الوطني حيث تم تداول 155 ألف سهم فقط غلب عليه الطابع المضاربي، إذ تم تجميع السهم في بداية الجلسة ليرتفع بواقع 20 فلسا ولكنه شهد عمليات بيع ادت الى تقليص هذه المكاسب ليخلق السهم مستقرا عند مستواه السابق دينار و140 فلسا، فيما وصل سهم بيتك تراجعته بواقع 10 فلوس ليقل عند مستوى 970 فلسا، شهدت اسهم الشركات الاستثمارية نشاطا ملحوظا مقارنة مع جلسة بداية الاسبوع، إذ ارتفعت اسهم 11 شركة كان اخرها نشاطا سهم المال الذي ارتفع بواقع فلسين من 897 ألف دينار، وجاء قطاع غير الكويتي في المركز السادس من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,9



(سعود سالم)

ارتياح بعودة اللون الأخضر لشاشات التداول

اول من امس، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 2,05 نقطة ليخلق عند مستوى 431,6 نقطة بارتفاع نسبته 0,48% مقارنة مع جلسة اول من امس.

وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 89,5 مليون سهم نفذت من خلال 1561 صفقة قيمتها 12,02 مليون دينار، وعلى مستوى المتغيرات الثلاثة فشهدت تايينا في الاداء، فكلمات التداول ارتفعت بنسبة 23,9%، فيما انخفضت الصفقات بنسبة 2,1%، فيما تراجعت القيمة بنسبة بلغت 14,4% مقارنة مع جلسة بداية الاسبوع، وجرى التداول على أسهم 104 شركات من أصل 217 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 49 شركة وتراجعت أسعار أسهم 21 شركة وحافظت أسهم 34 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط 9 شركات فقط.

وتصدر قطاع العقار النشاط

ورغم جنوح السوق الى الارتفاع أغلب فترات التداول الا ان هذا لم يمنح من وجود عمليات تصريف كانت تتم بين الحين والآخر على اسهم قيادية وخصوصية بهدف جني الأرباح السريعة، وهو الامر الذي انعكس على أداء مؤشر السوق وادى الى تقليص مكاسبها خاصة في النصف ساعة الأخيرة من عمر الجلسة، غير ان لحظات الاقبال شهدت عمليات تجميع لعدد من الاسهم في قطاعات متنوعة مما ادى الى زيادة مكاسب السوق مرة اخرى وعودة المؤشرات الى ما كانت عليه قبل عمليات التصريف.

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة بواقع 21,7 نقطة ليخلق عند مستوى 6194,6 نقطة بارتفاع نسبية 0,35% مقارنة مع جلسة

حقق سوق الكويت للاوراق المالية ارتفاعا محدودا في جلسة تعاملات الامس على مستوى مؤشره السعري والوزني بعد تداولات جنتحت في بادئ الامر الى التراجع الطفيف، ولكن سرعان ما اتجه السوق الى الارتفاع ليظهر اللون الاخضر على شاشات التداول ليستمر حتى نهاية المؤشر العام ليزال دون مستوى 6200 نقطة الذي تخلى عنه في جلسة اول من امس.

وظهر منذ البداية ان هناك مصاولات من قبل محافظ وصناديق استثمارية الى جانب افراد لشراء بعض الاسهم ذات الاسعار المغرية بعد ان شهدت تراجعا سعريا في الجلسات الاخيرة خاصة الاسهم القيادية، وكان التركيز على اسهم القطاع المصرفي لاكثر من سبب اهمها ان قطاع البنوك اول من سيكشف نتائج النصف الاول خلال الايام القليلة المقبلة وهناك توقعات بان تكون هناك نتائج ايجابية، فضلا لشريحة كبيرة من المتعاملين في ظل ظروف السوق الراهنة.

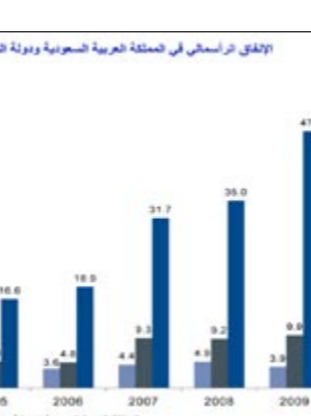
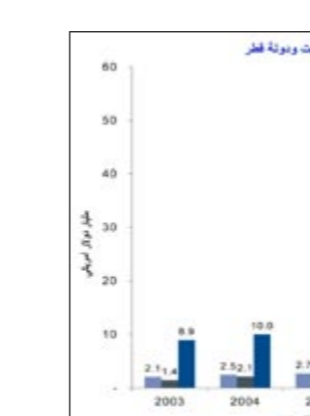
وحظيت اسهم الوطني والمتحد والاهلي والدولي باهتمام المتداولين ولكن كميات الشراء كانت محدودة باستثناء سهم الدولي الذي كان الانشط بين قطاع البنوك، في حين استمر تراجع سهم بيتك ليظل دون مستوى الدينار بعد ان تراجع عن هذا المستوى في جلسة تعاملات اول من امس، وبسبب تدني كميات الشراء كان ارتفاع مؤشري السوق محدودا خاصة ان عمليات الشراء على الاسهم الرخيصة ايضا كانت بكميات متوسلة والارتفاعات المتواضعة ابيار الذي تصدر النشاط من حيث التداول بكميات تجاوزت 22,5 مليون سهم ليخلق على ارتفاع بنسبة 3,8%.

عمليات تصريف كانت تتم بين الحين والآخر على اسهم قيادية وخصوصية بهدف جني الأرباح السريعة

الأسواق الخليجية تحقق ارتفاعاً بقيادة «السعودي» و«القطري»

قال التقرير الاسبوعي لشركة الوطني للاستثمار حول حركة الاسواق العالمية ان مؤشرات الاسواق الأوروبية والعالية شهدت ارتفاعا كبيرا للاسبوع الممتد من 17 إلى 24 يونيو 2011، حيث ارتفع مؤشر MSCI العالمي بنسبة 5,19% بقيادة المؤشر الأوروبي الذي حقق ارتفاعا بنسبة 6,37% ومؤشر القارة الأميركية 5,67%، ومؤشر الدول النامية

برغم ارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي الكبير وتحسن أداء الشركات «الوطني للاستثمار»: أداء سلبي لأسواق المال الخليجية



الذي ارتفع 3,8%. أما إقليميا، فقد سجل مؤشر S&P لدول التعاون ارتفاعا بنسبة 1,26% بسبب ارتفاع المؤشر السعودي 1,98% والقطري 1,75%، وجاءت مؤشرات اليونان وأيرلندا والسويد الأفضل أداء عالميا للاسبوع لتعكس الارتفاع الأوروبي. أما الاسواق اداء فجاءت الأردن في المؤخرة تليها فيتنام وسريلانكا.

قالت شركة الوطني للاستثمار في تقرير لها حول اسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، انه على الرغم من تحسّن العوامل المؤثرة على أسعار أسهم الشركات، إلا أن المؤشرات الأساسية تشير إلى أداؤها المنخفض دون أعلى مستوياتها. وأشار التقرير إلى أنه في ضوء ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2009، وإعلان الحكومات عن خطط إنفاق كبيرة ومع استمرار إعلان الشركات عن تحقيق أرباح أكبر، فإنه من المتوقع أن تعمل تلك العوامل مجتمعة على دفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع إلى مستويات جديدة في 2011.

خباري
K H A B A R Y
FUTURE CITY

دعوة

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للجنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2010 م

يتشرف مجلس إدارة شركة خباري القابضة ش.م.ك (قابضة) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للجنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 م المزمع عقدها في تمام الساعة 11:30 قبل ظهر يوم الخميس الموافق 21 / 07 / 2011 م وذلك في مقر وزارة التجارة والصناعة قاعة (ب)، وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال كالتالي:

- 1) سماع تقرير مجلس الإدارة للجنة المالية المنتهية في 31/12/2010م والمصادقة عليه.
- 2) سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2010م.
- 3) سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2010م والمصادقة عليه .
- 4) مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2010م والمصادقة عليها .
- 5) الموافقة على عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2010م .
- 6) الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة .
- 7) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2010م.
- 8) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة على أن يقوم السادة / المساهمين بإخراج الزكاة عن أنفسهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 م .
- 9) إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2010م .
- 10) تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31/12/2011م وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .
- 11) تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2011م وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

وعلى السادة المساهمين الراغبين في حضور الجمعية التوجه مكتب بدر البزيع للاستشارات الإدارية والمالية مركز تأسيس الشركات - برج الدرورة - الدور الأول الكائن في بنيد القار مقابل مجمع زينة - قطعة (6) شارع (65) المتفرع من شارع محمد عبد المحسن الخرابي

هاتف / 22445458-22418849
لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي.

هناك فوائض مالية، ولأن أسعار استخراج النفط والغاز الطبيعي تعتبر منخفضة نسبيا في المملكة العربية السعودية والكويت وقطر، الأمر الذي يمنح تلك الدول درجة كبيرة من الأمان من حيث أسعار هاتين السلعتين.

استمرار صعود الإنفاق الحكومي

أظهرت جميع الدول الثلاث المذكورة اهتماما متزايدا في تنويع اقتصاداتها وتحسين إنتاجها الهيدروكربونية على مدى السنوات، كما عملت كل دولة من تلك الدول الثلاث على زيادة إنفاقها الرأسمالي، مع وجود خطط لزيادة الإنفاق، ومن المحتمل أن يكون لذلك الاتجاه تأثير إيجابي على نمو وتقدم الناتج المحلي الإجمالي، فقد أعلنت المملكة العربية السعودية وقطر عن إنفاق حكومي إضافي بلغت قيمته 125 مليار دولار، ويهدف البرنامج إلى إيجاد فرص عمل جديدة ورفع الأجور، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على قطاعي الإسكان والصحة.

وتستمر الكويت في خطتها الخمسية للتنمية والتي بدأت في عام 2009، ومن المتوقع أن يتم ضخ 112 مليار دولار في الاقتصاد المحلي خلال مدة تلك الخطّة، وبالإضافة إلى ذلك، تدرس الحكومة تحويل بعض الصناعات من كيانات تديرها الدولة إلى شركات تدار من قبل الدولة والقطاع الخاص معا (برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، الأمر الذي من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة قيمة وكفاءة نمو الإنفاق الرأسمالي، كما أنه من المتوقع أن تضخ خطة التنمية لدولة قطر ما يقارب الـ 125 مليار دولار تقريبا في

القطاعات غير النفطية خلال السنوات الخمس المقبلة. وستستخدم الخطة بشكل أساسي لتقديم المزيد من الدعم لمشاريع البنية التحتية، الأمر الذي يعمل بدوره على تحسين القطاعات الأخرى التي تضم التعليم والصحة والنقل. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من زيادة الإنفاق، فإن تلك الدول الثلاث تمكنت من تحقيق فائض مجمع في الموازنة بلغ 586 مليار دولار خلال السنوات السبع الماضية، ويمثل ذلك أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي المجمع لتلك الدول الثلاثة لسنة 2010، الأمر الذي يدعم نمو زيادة الإنفاق.

انعكس التحسن الذي شهده النمو العام للاقتصادات الثلاثة في السعودية والكويت وقطر في صورة تحسّن في أرباح الشركات، وبعد الأداء الضعيف الذي شهده عام 2009، والذي نتج عن أزمة الائتمان العالمية، عادت العديد من الشركات إلى سابق عهدها وحقق أرباحا تقترب من مستويات الأرباح قبيل اندلاع الأزمة، بل إن بعض تلك الشركات قد تجاوزت تلك المستويات.

وفي المملكة العربية السعودية، تمكنت أكبر تسع شركات، والتي تمثل ما يقرب من 60% من إجمالي رأسمال السوق، من تحقيق أرباح في عام 2010 مماثلة لمستويات الأرباح قبل اندلاع الأزمة، وقد بلغت الأرباح التراكمية لتلك الشركات 15,8 مليار دولار.

كما أظهرت الشركات الكويتية تحسنا فليعا ملموسا منذ عام 2010 من حيث الأرباح المعلن عنها. وقد أعلنت أكبر عشر شركات في السوق (والتي تمثل 63%

في وقت التقرير الى تآثر نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة كبيرة بسلعتين رئيسيتين هما النفط والغاز الطبيعي، حيث إن اكتشاف النفط أو تكريره يمثل أكثر من 74% من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية والكويت، وفي قطر، فإن النسبة نفسها مخصصة للأنشطة الهيدروكربونية، ولكنها تتجه أكثر إلى الغاز الطبيعي. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي ذروته في كل من المملكة العربية السعودية والكويت في عام 2008 مع ارتفاع أسعار النفط، وعلى الرغم من الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي لاحقا، إلا أن كلاً من الدولتين تمكّنتا من الاقتراب من ذروة مستويات الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2010. ومع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع في الوقت الراهن، حيث يقترب متوسط سعر البرميل من 99 دولارا في 2011 مقارنة بأسعار عام 2010 حيث كان يبلغ متوسط سعر البرميل 79 دولارا، فإنه من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة 30% تقريبا عاملا بعد عام في كل دولة، وتشير التوقعات الى ان أسعار النفط ستظل مقاربة لسعر 100 دولار للبرميل خلال السنوات الأربع المقبلة، وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار السلع يدفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع في كل دولة من تلك الدول، إلا أنه ومع انخفاض أسعار النفط مازالت